اقتصاد

مشاف تتوقف عن تقديم خدماتها للمؤمَّن ومطالبة برفع أسعارها مع الدولار

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر مسؤول في وزارة المالية عن عقد اجتماع بين المؤسسة العامة السورية للتأمين وجمعية المشافي الخاصة بدمشق، على خلفية مطالبة المشافي بزيادة التعرفة وخاصة بعد ارتفاع أسعار الصرف ما انعكس على ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، وخاصة بعد توقف المشافي عن استقبال المؤمنين وذلك بعد أن استنفدت وزارة الصحة مهلتها الممنوحة من رئاسة الحكومة لإقرار تعرفة طبية جديدة.

وأوضح المصدر أن المؤسسة كانت قد عقدت اتفاقاً تجريبياً مع الجمعية لمدة ثلاثة أشهر انتهى بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١٥ وتم خلال الاجتماع تقييم نتائج الاتفاق من خلال تعميم آلية الاستقبال والتعامل مع المؤمنين والخدمات المقدمة لهم والثبوتيات المطلوبة والتعرفة الطبية للمشافي والالتزام بالدفع إلى المشافي ومدى تعاون والتزام الشركات.

وعن تفاصيل الاتفاق المذكور بيّن المصدر أنه تم فصل أسعار تكاليف مستهلكات العمل الجراحي عن أجور العمل الجراحي على أن تقوم هيئة المشافي بإصدار قائمة شهرية لأسعار المستهلكات تعتمدها المشافي، وهذا ما أدى إلى تحسن الخدمات المقدمة للمؤمن لهم وتحسن استقبالهم لدى المشافي وزادت معدلات الاستعادة بشكل كبير وانخفضت معدلات الشكاوى بشكل كبير، مع تأكيده أنه لم يتم تسجيل أي شكوى بحق المشافي خلال فترة الاختبار كما لم يتم تسجيل أي شكوك مقدمة من المشافي وخاصة في دمشق وحمص وحلب وحماة.

وتم الاتفاق على عقد اجتماع نهائي بعد أسبوع للتفاوض على النهاية التي ترضي الأطراف كافة وتقديم خدمة ممتازة للمؤمن عليهم، مشيراً إلى أن اقتراح المؤسسة توجه نحو إعادة دراسة البرتوكول الطبي الخاص بالمشافي من ناحية الاختبارات والفحوصات السابقة للعمل الجراحي بحيث يتم تسهيل آلية الموافقات على إجراء العمل الجراحي وتسريعها مستفيدين من دراسات تم إجراؤها من الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

وكان الطرح الثاني للمؤسسة تحديد نظام لاعتماد المشافي الخاصة بخدمة التأمين الصحي بحيث يتم اختيار المشافي التي تحقق أفضل المعايير بما يلبي رضا المؤمن عليهم وعدم التعاقد مع المشافي التي لا تحقق المعايير الأساسية المطلوبة من المؤسسة.

توفير فرص عمل من خلال برامج تشغيل خاصة وشبكة وطنية لحاضنات الأعمال

قانوناً.. هيئة تنمية المشروعات عوضاً عن هيئة التشغيل

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد يوم أمس القانون رقم ٢ الخاص بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومقرها دمشق وتحل محل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات بما لها من حقوق وما عليها من التزامات.

وتهدف الهيئة بموجب نص القانون إلى وضع دليل تعريفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعرف بهذه المشروعات وفق حجم النشاط والتوزع الجغرافي وبما يمثل دليلاً وطنياً لاستهدافها ببرامج الدعم والتسهيلات الإدارية والتمويلية بالتنسيق مع الجهات المعنية. إضافة إلى رسم السياسات والبرامج اللازمة لتشجيع ريادة الأعمال وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يعزز مساهمتها في الاقتصاد الوطني ويتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في سورية، والتنسيق والربط بين إستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية وإستراتيجية وخطط تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما تهدف إلى التنسيق الفعال بين الجهات العامة والخاصة والأهلية ذات الصلة بتنمية المشروعات بما يحقق تكامل عملها ويساعدها على تحقيق أهدافها، وربط المشروع الصغير والمتوسط بالمؤسسات المعنية بتنمية قطاع المشروعات لتسهيل استفادته من خدمات هذه المؤسسات، وتطوير سياسات دعم الإنتاج المحلي بشكل متمايز قطاعياً وتحديد المطرح الرئيس للدعم الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج.

ومن أهداف الهيئة أيضاً إيجاد بيئة أعمال تمكينية بما يساهم بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وانتقالها إلى القطاع المنظم، والمساهمة في توفير بيئة تشريعية وإدارية متكاملة وما يرتبط بها من قوانين وبرامج اقتصادية لازمة لتعزيز القدرات الإنتاجية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الترابطات اللازمة مع المشروعات الكبيرة في سلاسل القيمة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وتعمل الهيئة على زيادة إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة وتحسين أدائها، والمساهمة في زيادة حجم الصادرات الوطنية وتنويعها وتخفيض أعبائها وتعزيز المركز التنافسي لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة أمام السلع الأجنبية المماثلة وتمكينها من ولوج الأسواق الخارجية. إضافة إلى حماية المنتجين الصغار، والعمل على إحداث شبكة وطنية لحاضنات أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة متعددة النشاطات الاقتصادية زراعية وصناعية وخدمية وفي مجال الحرف اليدوية والتراثية.. وغيرها مما يسهم في تطوير قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كما تعمل الهيئة على تسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية، والمساهمة في تنظيم وضبط سوق تمويل المشروعات لكل من مؤسسات القطاع الحكومي والأهلي والخاص العاملة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي.

ونص القانون على أن تقدم الهيئة برصد تقييم أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تصميم حزمة من المؤشرات الكمية والنوعية اللازمة لقياس أداء المشروعات وحجم مساهمتها في الناتج والتشغيل والتصدير بحيث تعطي فكرة واضحة حول احتياجات المشروعات وتسمح بالتدخل الإيجابي لتنمية هذا القطاع الحيوي وتعزيز دوره التنموي عن طريق وضع سياسات الدعم المناسبة له. إضافة إلى المساهمة في تدريب وإعادة تدريب طالبي العمل للمواءمة بينهم وبين متطلبات الوظائف المعروضة في سوق العمل بالتعاون مع الجهات المعنية، والعمل على التدريب والتأهيل وتنمية القدرات للموارد البشرية العاملة في قطاع المشروعات، ونشر ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع ودعم الإبداع والابتكار واستثمارها ضمن هذا المجال.

وتمارس الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها العديد من المهام، كمتابعة أحداث وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلتها بما يكفل تبسيط الإجراءات وتخفيض الوقت والتكاليف اللازمة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ووضع ضوابط ومعايير محددة لتمويل المشروعات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بهدف توجيه التمويل بما يضمن تحقيق التوازنات قطاعياً وجغرافياً.

وتقوم الهيئة بمنح المشروع الصغير والمتوسط وثيقة كفالة مشروع وفق معايير محددة يضعها المجلس لضمان نفاذه إلى المؤسسات العاملة في مجالات تسجيل المشروع أو منح التراخيص أو تمويل أو دعم أو تدريب قطاع المشروعات، وبناء وتطوير قاعدة بيانات تسمح بتوفير منظومة متكاملة للمعلومات حول قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال بشكل عام بالتنسيق مع الجهات المعنية وتحديثها دورياً. إضافة إلى إعداد الدراسات والبحوث حول تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال بشكل عام، وإقامة حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة على أن تكون مهتمة برعاية المشروعات الناشئة المتخصصة بنشاط محدد أو نشاطات متشابهة.

وتقيم الهيئة حملات ونشاطات إعلامية وتنظيم معارض ومؤتمرات وندوات وورشات عمل بالتنسيق مع الجهات المعنية وإصدار النشرات للتعريف بنشاطات الهيئة وكيفية الاستفادة من خدماتها. وتشارك في اللجان العليا المشتركة والثنائية والإقليمية وكل اللجان والهيئات ذات الصلة بنشاط الهيئة والتي تستدعي الحاجة المشاركة بها. كما تساهم في توفير فرص عمل لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والباحثين عن عمل من خلال برامج تشغيل خاصة توضع لهذه الغاية وبالتعاون مع الجهات المختصة.

وتقوم الهيئة بموجب القانون بوضع الآليات الخاصة بكل مهمة من مهماتها وتطور البرامج المناسبة للقيام بهذه المهمات وترصد لها الاعتمادات اللازمة في موازنتها السنوية. وتنسق نشاطاتها التمويلية وخدماتها الداعمة مع خطط التنمية الحكومية وبما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونصّ القانون على أن يكون للهيئة موازنة خاصة بها تصدر بقرار من الوزير بناء على اقتراح المجلس وموافقة وزارة المالية تدخل فيها كامل نفقاتها وإيراداتها ويراعى فيها تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات السنوية وتدخل بالموازنة العامة للدولة وفق مبدأ الصوافي وتشكل وحدة حسابية مستقلة.

وتتولى الهيئة وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة التنسيق بين الجهات والمؤسسات المحلية والأجنبية والدولية المهتمة برعاية المشروعات التي تسري عليها أحكام هذا القانون بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وبما يساعدها على تحقيق أهدافها.

وتحدد ماهية الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الجهات المشار إليها في الفقرة السابقة بالاتفاق مع الهيئة لاتخاذ ما يلزم لتحقيق التكامل بينها.

> **وثيقة كفالة للمشروع وتنظيم وضبط التمويل بالتنسيق مع المصرف المركزي**

السوريون اشتروا بـ٢٠ مليار ليرة من «الخزن» في ٢٠١٥

مدير «الخزن والتسويق» لـ«الوطن»: ٧٠ ألف طن حمضيات خرجت من التصدير بعد إغلاق العراق للمعابر منذ شهرين

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة الخزن والتسويق في وزارة التجارة الداخلية حسن مخلوف أن إغلاق المعابر الحدوديةبين العراق وسورية فوت تصدير قرابة ٧٠ ألف طن من الحمضيات السورية، مؤكداً أن الحكومة العراقية أبدت ترحيبها بالمنتجات السورية في أسواقها وأن مسألة إغلاق المعابر حالة آنية.

هذا الكلام عن تصدير الحمضيات دفعنا إلى سؤال المدير العام عن الكميات التي سوقتها المؤسسة إلى الأسواق الخارجية وخاصة أن هناك توجيهاً بقيام المؤسسة بتصدير ١٠٠ ألف طن حمضيات للأسواق الخارجية حيث أوضح أن المؤسسة استطاعت خلال الفترة الماضية تسويق قرابة ١٠ آلاف طن معظمها عبر البحر والعمل جار على تصدير كميات كبيرة إلى روسيا الاتحادية.

تسويق محلي

وعن حجم كميات الحمضيات التي سوقتها المؤسسة في الأسواق المحلية بين أنها تجاوزت ١٢ ألف طن وهو ما يمثل قرابة ٤٠٪ من حجم الكميات التي تم توجيه المؤسسة بتسويقها محلياً، مؤكداً أن المؤسسة تعمل على تسويق أكبر قدر ممكن من الحمضيات في الأسواق المحلية عبر صالاتها واستخدام شاحناتها لنقل البضائع بين المحافظات والمدن وأن الموسم ما زال في منتصفه وأن هناك فرصة لتسويق المؤسسة كميات إضافية.

كما أشار إلى أن المؤسسة تعمل على تسويق المنتجات الزراعية من الفلاح والمنتج مباشرة حيث تم تسويق موسم التفاح لهذا العام بالتنسيق مع الاتحاد العام للفلاحين إضافة إلى وجود تنسيق حالي مع اتحاد المصدرين بخصوص تسويق موسم الحمضيات حيث تقوم المؤسسة بتأمين مستلزمات الإنتاج من صناديق بلاستيكية ووضع أسطول النقل التابع لها بخدمة مواسم التسويق ولاسيما الحمضيات حالياً وتشغيل خطوط الفرز والتوضيب الموجودة في محافظة اللاذقية لفرز وتوضيب وتشميع الحمضيات بالتعاون مع اتحاد المصدرين.

٢٠ مليار ليرة مبيعات

وفي سياق متصل أفاد المدير العام أن حجم المبيعات للمؤسسة بلغت خلال العام الماضي نحو ٢٠ مليار ليرة وأن نسبة تنفيذ الخطة الاستثمارية تجاوزت ٩٥٪. وأن المؤسسة مستمرة في إحداث وافتتاح صالات جديدة بمواصفات لائقة وعصرية مثل صالة السويداء التي تم تحسينها ورفع جودتها وأداء عملها مؤخراً وإحداث صالة جديدة في حمص والعديد من المحافظات إضافة إلى إعادة تأهيل وتحسين الصالات ومنافذ البيع التابعة للمؤسسة والكائنة في أماكن حيوية مثل صالات منطقة المزة بدمشق إضافة إلى استثمار جميع المنشآت العائدة للمؤسسة من وحدات تبريد ومستودعات ومراكز بيع وتطويرها بما يتلاءم مع الواقع إضافة إلى التوسع في مجال عمل المسالخ حيث تم فتح صالة جديدة لذبح الفروج في دمشق.

عيشها غير!

وفي سياق آخر ما زالت المؤسسة مستمرة بالمشاركة ضمن حملة عيشها غير للمواطنين في الأسبوع الأول من كل شهر حيث يتم منح المواطن حسماً مقداره ١٠٪ عند شرائه بمبلغ ألفي ليرة وما فوق والعمل على توزيع مواد الخط الائتماني الإيراني على صالات ومراكز البيع التابعة للمؤسسة حيث لاقت هذه المواد رواجاً لدى المواطنين وخاصة المواد الغذائية الأساسية مثل الزيوت والسمون ورب البندورة.

و أشار مخلوف إلى تشغيل وتسويق منتجات وحدة عشتار الغذائية التابعة للمؤسسة لتلبي احتياجات السوق من المعلبات والمربيات وغيرها من المواد التي يحتاجها المواطن بشكل أساسي وأن المؤسسة عملت خلال الموسم الماضي على تخزين كميات كبيرة من مادة البطاطا وطرحها في الأسواق بأسعار منخفضة أسهمت في توفير المادة واستقرار أسعارها، إضافة إلى تأمين المواد الأساسية وغيرها لكل من محافظتي دير الزور وحلب خلال الظروف الحالية وفي نهاية حديثة أكد المدير العام أن المؤسسة مستمرة في تقديم المواد والسلع الأساسية للمواطنين بأسعار منافسة عن مثيلاتها في الأسواق ضمن سياسة التدخل الإيجابي التي تنتجها الحكومة.

«الصناعة» تنوي محاسبة شركاتها وتطالب بجرد شامل للأرباح والخسائر

الوطن

وجهت وزارة الصناعة كتابا إلى المؤسسات والجهات التابعة لها شددت فيه على ضرورة موافاتها بتقرير كامل عما قامت به من إنتاج وتطوير على المستويات كافة مع تحديد نسب التنفيذ المادية والمالية لنهاية العام ٢٠١٥، مع التأكيد على ضرورة أن يشمل التقرير أهم التوجهات الأساسية للعمل في المرحلة القادمة والسياسات اللازمة لتنفيذها. مع الإشارة إلى أهم ما تم تنفيذه من الإستراتيجيات والأهداف المقررة إضافة إلى أهم مشاريع القوانين والمراسيم المرفوعة للجهات المختصة التي ما زالت قيد الدراسة لديها، والأهم من ذلك طالبت الوزارة بضرورة وضع الأرباح والخسائر الفعلية للمؤسسات خلال الأعوام من ٢٠١٠ إلى نهاية ٢٠١٥ مع تحليل واقع العمل والرؤية والمقترحات لتطويرها على مستوى النشاط أو القطاع بعد توضيح أهم الإجراءات المتخذة من قبلكم والصعوبات والمعوقات التي تعترض عمل هذه المؤسسات والشركات مع وضع المقترحات لتذليلها.

الحكومة تطالب بلجنة للتحقق من منشأ كهربائيات واصلة من لبنان

الوطن

طالبت الحكومة وزارة الصناعة بضرورة التأكد والتحقق من صحة منشأ الغسالات والبرادات المنتجة في إحدى الشركات اللبنانية، إضافة إلى ضرورة التأكد من قيمتها المضافة المطلوبة والتي يجب أن تتجاوز ٤٠٪ وفقاً لأحكام اتفاقية التجارة الخارجية الحرة العربية الكبرى، وبناء عليه أكدت الحكومة في كتابها ضرورة تشكيل وفد لزيارة الشركة يضم مندوباً عن وزارة الصناعة وآخر عن الجمارك وعن اتحاد غرف الصناعة وعن اتحاد المصدرين.

بوادر مؤونة الاستيراد.. سحب السيولة بالليرة السورية

الوطن

كشف عضو في غرفة تجارة دمشق (طلب عدم ذكر اسمه) عن قيامهم بإغلاق حسابات المتعاملين معهم من تجار الجملة والمفرق والحلقات التجارية الأخرى، من أجل سحب أكبر كمية من السيولة وتأمين مبلغ المؤونة المطلوب إيداعه في المصرف المركزي من المستورد، تلبيةً لاشتراطات وزارة الاقتصاد في قرار الاستيراد الجديد.

موضحاً في تقرير لـ«الوطن» أن سحب السيولة يأتي نتيجة طريقة التعامل التي كانت تسود العمل التجاري والتي تبدأ من أصغر بائع في أصغر حي يقوم بالبيع لزبائنه وقبض جزء من مستحقاته أو ديونه منهم في أول كل شهر، الأمر الذي ينطبق على مختلف الحلقات التجارية وصولا إلى تاجر الجملة الذي يكون قد سحب بضاعة بقيمة ١٥ مليون ليرة على سبيل المثال من المستورد ولا يدفع أكثر من ٤ ملايين ليرة من أصل المبلغ المستحق عليه، لتبقى كتلة من الدين تدور بين الحلقات التجارية. لذا فإن إغلاق هذه الحسابات واللجوء إلى دفع المؤونة للدولة قبل الحصول على إجازة الاستيراد سوف يرفع من الكلف على التاجر التي يمكن أن تنعكس زيادة في الكلف على الحلقة لأخيرة والتي تتمثل بالمواطن المستهلك.

وأطلق تاجر آخر على مسألة المواد الغذائية عبارة عرس المواد الغذائية الذي سيبقى مستمرا بعد أن قام عدد من التجار بفرملة أعمالهم ونشاطاتهم ترقبا لما سوف ينتج عن تطبيق الآلية الجديدة للاستيراد حيث سيعود إطلاق التهم والصفات المختلفة على التاجر من أنه محتكر وجشع ومستغل وغيرها من الأوصاف، مبيناً أن العديد من التجار كانوا عاملاً مساعداً في المجتمع قبل صدور القرار وراضين بأعمالهم وبالآلية التي تعتمد تدوير الدين بين الحلقات التجارية المختلفة إلا أنهم باتوا اليوم يقومون بتجميع أموالهم وعدم البيع لأي حلقة تجارية إلا بعد الدفع مسبقاً أسوة بالدفع المسبق لإجازة الاستيراد.

وتوقع تجار ومستوردون تحدثت إليهم «الوطن» أن يساهم الأسلوب الجديد في منح إجازات الاستيراد بتخفيض سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية في السوق المحلية، وذلك من خلال سحب كميات كبيرة من السيولة من العملة الوطنية من الأسواق المحلية ومن التجار الكبار بشكل خاص من الذين «ينامون» على أرصدة كبيرة –على حد تعبيرهم– حيث يمكن أن يساهم هذا الإجراء الجديد بتشجيع التاجر الكبير لأخذ موافقة على إجازات استيراد بقيم كبيرة بعد وضع مؤونة في المصرف المركزي، ما يتطلب منه بيع الدولارات التي يختزنها في السوق السوداء بكميات كبيرة وسحب كميات من الليرة السورية في المقابل من أجل تأمين المؤونة ما دام سعر الصرف سيتم تثبيته لحين تنفيذ الإجازة.

وعن أسعار صرف الدولار في السوق المحلية يوم أمس، فالاستقرار النسبي هو السمة الغالبة في جميع المناطق السورية، إذ يحافظ الدولار على سعر بين ٣٩٠ و٣٩٣ منذ بدء تعاملات العام الجديد (٢٠١٦) في السوق غير النظامية «السوداء» بزيادة أقصاها ١٠ ليرات عن السوق النظامية، حيث يباع الدولار للمواطنين ضمن عملية التدخل بسعر ٣٨٣ ليرة سورية لمن يريد عبر أغلب شركات الصرافة، أي إن الفارق بين السوقين لا يتعدى ٢,٦٪ يعتبر هامش ربح لمن يعمل بتدوير رأسماله بين السوقين.

أما رسمياً، فقد حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٣٣٦,٦٢ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٣٣٦,٦٧ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة. وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه يوم أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٣٣٥ ليرة سورية.